محضر جلسة لجنة السياحة والثقافة والخدمات والصناعات التقليدية

عدد 9

❖ **تاريخ الاجتماع:** الجمعة 18 أفريل 2025

❖ **جدول الأعمال:** الاستماع إلى الجامعة التونسية للنزل والجامعة التونسية لوكالات الأسفار والسياحة حول وضعية القطاع السياحي في تونس والاشكال المشترك في خدمتي الايواء والنقل السياحي الذي من شأنه أن يربك الموسم السياحي الحالي.

❖ **الحضور:**

- الحاضرون: 02
- المعتذرون: 07
- الغائبون: 00

❖ **افتتاح الجلسة:** الساعة 15:00 بعد الظهر

❖ **اختتام الجلسة:** الساعة 17و30 دقيقة مساء

أعمال اللجنة:

عقدت لجنة السياحة والثقافة والخدمات والصناعات التقليدية جلسة يوم الجمعة 18 أفريل 2025 خصّصتها للاستماع إلى الجامعة التونسية للجامعة التونسية للنزل والجامعة التونسية لوكالات الأسفار والسياحة حول وضعية القطاع السياحي في تونس والاشكال المشترك في خدمتي الايواء والنقل السياحي.

1- الاستماع إلى الجامعة التونسية لوكالات الأسفار والسياحة:

في بداية تدخّله أكّد السيد نائب رئيس الجامعة أن القطاع السياحي يشهد نموّا وتحسّنا متواصلا خاصّة من ناحية المردودية رغم الظروف الصعبة التي مرّ بها، ورغم محدودية موارد النسيج الاقتصادي لوكالات الأسفار والسياحة. وعبّر عن رغبة الجامعة في تحقيق نتائج ملموسة للاجتماعات مع لجنة السياحة من الجهة التنفيذية.

وفي علاقة بالموسم السياحي، أفاد أنه من المتوقّع أن يكون موسما إيجابيا وواعدا يفوق الموسم المنقضي، وحتى أفضل من موسم 2019 الذي يُعدّ مقياسا لنجاح المواسم السياحية باعتباره كان من أفضل المواسم. وأكّد أن موسم 2024 اعتُبر ناجحا كما كانت الحملة السياحية المتعلّقة به ناجحة أيضا حيث ساهم كل متداخل سواء من وكالات الأسفار أو أصحاب الفنادق والديوان الوطني للسياحة ووزارة السياحة أو الديوان الوطني للصناعات التقليدية في إنجاح الموسم السياحي على أحسن وجه رغم الظروف الصعبة ومحدودية وسائل العمل.

إثر ذلك تطرّق إلى العوائق التي يشهدها القطاع وأفاد بأن النقل السياحي يبقى أكبر عائق في تونس خاصّة وأن السيارات الرباعية الدفع لإيصال السواح إلى الفنادق لم تعد موجودة كما أنه لا يمكن أن يتم إيصال السواح إلى فنادق ذي خمس نجوم عبر الباصات.

وفي ذات السياق أوضح أن عدم وجود السيارات رباعية الدفع يطرح معضلة حقيقية خاصة بالجنوب في علاقة بالسياحة الصحراوية. إذ أصبح يتمّ الالتجاء إلى اعتماد السيارات الخاصة في الجنوب وهو ما يعدّ بطريقة غير مباشرة عبارة عن التجاء إلى السوق البديلة. هذا علاوة على الغياب المتكرّر للمندوبين والتأخير في اسناد التراخيص رغم وجود التطبيقة التي يمكن أن يتمّ الاعلام عبرها والتي من شأنها التسهيل والتسريع في العمل، إلاّ أنه يتم التلكؤ دائما والتحجج بضرورة الحصول على الامضاء في حين أن القانون ينصّ فقط على الاعلام.

وأفاد أن الجامعة التونسية لوكالات الأسفار تعمل مع السوق الخارجية ولديها حاليا عمل هام مع السوق السعودية لزيارة عدة مناطق بالبلاد التونسية إلاّ أنها تجد نفسها في مواجهة معضلة النقل حيث لا توجد سيارات لنقلهم حاليا في تونس لا سيما وأن هذه السوق تقدّمت بطلب الحصول على خدمة الأشخاص ذوي الأهمية الخاصة (VIP) ونقلهم عبر سيارات فخمة، والتي هي غير موجودة بتونس. مؤكّدا في نفس الوقت الحلول موجودة فقط ينبغي تلاءم التشريعات معها.

اثر ذلك تولّى الكلمة السيد الكاتب العام للجامعة وأوضح أن قطاع السياحة له دور كبير في الاقتصاد التونسي وأضاف أنه يمكن التقدّم بمبادرات تشريعية في علاقة بالقطاع لتغيير الواقع. وتطرّق إلى أنه تمّ حذف في السنة الفارطة الامتياز الجبائي فيما يتعلّق باقتناء السيارات الصغرى (micro-bus) والمتوسّطة، حيث تمت دعوتهم إلى الاتجاه إلى المصنعين التونسيين للحصول على السيارات، وتمّ تكوين لجنة كانت الجامعة التونسية لوكالات الأسفار طرفا فيها بالاشتراك مع ممثلي كل من وزارة المالية والصناعة والنقل والديوانة التونسية حيث تمّ الاتجاه إلى متعهّدي السيارات إلاّ أنه تبيّن أن هذه السيارات الصغرى هي غير متوفرة فعليا بالسوق التونسية وهو ما تسبب في نقص أو انعدام توفير هذه السيارات لوكالات الأسفار وهو ما يمثّل تهديدا فعليا لنجاح الموسم السياحي، حيث دفعهم الاشكال المتعلق بنقل السياح إلى رفض البعثات السياحية التي تريد المجيء لتونس وذلك لغياب أهم الوسائل التي تمكّن من إنجاح العمل والقيام به.

وتطرّقوا إلى مشكلة النقل وأوضحوا أن طلب الامتياز الجبائي بالنسبة للنقل يتمثّل في التخفيض من المعاليم الديوانية وهو ما يتمتّع به المنافسين في الخارج، وهو ما يجعل من طلب الامتياز الجبائي لا يكون لغاية الاستعمال الفردي وإنما لاستعمال الحرفاء والسياح وحتى تتمكّن تونس من بلوغ المستوى التنافسي.

من جهة أخرى دعوا إلى إيجاد حلول تشريعية في علاقة بتوفير نقل السيارات الرباعية، خاصّة بالنسبة للجنوب (دوز وتوزر) وتمكينهم من ترخيص استثنائي لتوريد هذه السيارات باعتبار غيابها كليا.

كما تطرّقوا إلى موضوع السيارات الرباعية وفرض أن تكون السيارة ذات نظام توقيفي لتفادي الاستعمال غير المشروع. وخاصّة وأن العمل بالسيارات وفق هذا النظام التوقيفي يتطلّب إجراءات طويلة ومعقّدة. ودعى إلى وضع تسهيلات في استعمالها وتفادي تعقيدات البيروقراطية الإدارية مع فرض عقوبات في صورة حصول تجاوزات.

وطالب ممثلو الجامعة وزارة المالية بالاستماع إليهم والاطلاع على حاجيات السوق السياحية، وأضاف أنه يجب الأخذ بعين الاعتبار هذه الإشكاليات في قانون المالية 2026، وإيجاد حلول إما عن طريق توفير السيارات والحافلات الصغيرة والمتوسطة من المصنّعين التونسيين أو عبر فتح المجال لاقتنائها من الخارج. لاسيما وأن وزارة السياحة ترمي اليوم إلى التنويع في المنتوج وتعزيز السياحة الفردية والسياحة VIP في حين أن هذا الأمر يستوجب توفير وسائل النقل اللاّزمة. مؤكّدين أن الخطر يتمثّل في أن الحاجة تخلق الالتجاء إلى السوق الموازية.

في سياق آخر تطرّقوا إلى الاشكال المتعلّق بالتراخيص حيث أفادوا بوجود قانون يستوجب الاعلام برحلة، يفرض على وكالات الاسفار الاعلام بأي طريقة كانت. في حين يتم فرض الاعلام قبل 48 ساعة واستصدار التراخيص للخروج بالسياح من قبل المندوبين الجهويين. وذلك رغم حصولهم على التراخيص بتنظيم الرحلات في الداخل والخارج ووجود كراسات الشروط إلاّ أنهم يجدون أنفسهم في مواجهة عدد من التضييقات. وأكّدوا على ضرورة توحيد الإجراءات بين مختلف الجهات وتخفيفها وتسهيلها واختصار الإجراءات وتسريعها.

وأضاف أن الجامعة قامت بوضع تطبيقة تمكّن من تيسير العمل وتسهيل الإجراءات المذكورة أعلاه إلاّ أنه تمّ رفضها من قبل الجهة الرسمية وذلك لغياب القانون والتراتيب التي تُنظّمها. وأفاد بأن المطلوب اليوم تغيير وتنقيح القوانين المنظّمة للقطاع باعتبارها أصبحت لا تتماشى مع الواقع، خاصّة وأن القانون المنظّم للسياحة يعود إلى سنة 1973، كما أنّ القانون المنظم لكرّاس الشروط في قطاع السياحة يعود إلى سنة 2006، وهو ما يقتضي تطويرها وتنقيحها لتتلاءم مع الوضع الحالي.

وأضاف أن الدولة عندما قامت بتنظيم TICADالتجأت إلى الخواص والذين ليس لديهم صفة، في حين يُعتبر قطاع وكالات الأسفار شركاء اجتماعيين للدولة يعملون على تحسين القطاع في بلادنا، وطالبوا بتمكينهم من الوسائل اللاّزمة ومطالبتهم بتحقيق النتيجة لاحقا. مؤكّدا أن السياحة قطاع موسمي وهو ما يستدعي أخذ هذه الخاصية بعين الاعتبار. ودعوا إلى تنقيح التشريعات المنظّمة للمجال السياحي ولوكالات الأسفار. وطالبوا في ذات السياق بتغيير البطاقات المهنية واعتماد البطاقات المهنية البيومترية.

وتطرّق ممثل الجامعة التونسية لوكالات الأسفار إلى تعقيد الإجراءات في مختلف الولايات واختلافها من ولاية إلى أخرى ودعا إلى تنظيم هذا الأمر وفق منظومة محدّدة ووضع القوانين اللاّزمة الها وتفادي تعقيد الإجراءات مؤكّدا أن وكالات الأسفار عملت على هذه القوانين منذ ثلاث سنوات ولديها مقترحات في الغرض وهي تطلب التداول في شأنها مع مجلس نواب الشعب وتقديمها إلى الوزارات المعنية وذلك لمواكبة التطوّر الحاصل في هذا الميدان والذي واكبته تقريبا كل الدول باستثناء تونس.

وتطرّق في هذا الإطار إلى مسألة السماء المفتوحة Open sky والذي يوجد في شأنه قانون منظّم إلا أنه لا يزال غير منفّذا إلى اليوم. في حين أن مسألة السماء المفتوحة من شأنها أن تُقدّم عدة تسهيلات في استقطاب السياح.

وفي تفاعله مع هذه المسألة أشار رئيس اللجنة أنه كان قد تحاور مع وزارة السياحة في هذا الشأن والتي أفادت أنه تمّ تمكين كل وكالات الأسفار من التراخيص المطلوبة في هذا الإطار، شريطة أن توفّر رحلات طول السنة وليس فقط أثناء الموسم السياحي. وأجاب ممثل وكالات الأسفار أن الأشكال المطروح في هذا الإطار هي توفّر الطّائرات للقيام بالرحلات. وهو ما يتطلّب الحصول على الترخيص لاستعمال طائرات من بلدان أخرى للتسويق للوجهة المطلوبة، مع الإشارة أن الاشكال الحقيقي في تونس يُطرح في طاقة الناقلة الوطنية والتي لا يُمكن اعتبارها اليوم تنافسية ولا يمكنها مزاحمة شركات الطيران الأخرى في العالم، في حين أن الهدف اليوم يتمثّل في فتح الآفاق لاستقطاب السائح الأجنبي، واعتبر أن طلب تقديم برنامج سنوي من قبل وكالة الأسفار يُعدّ شرطا تعجيزيا.

ودعوا في ذات السياق إلى تفعيل المطارات الأخرى على غرار جربة وتوزر وطبرقة وتطبيق مسألة السماء المفتوحة على مطارات معيّنة واعتماد التدرج في تعميمها حتى تشمل تدريجيا كافة المطارات. مؤكّدا أن السياحة في سنة 2025 تغيّرت كليا على السابق وهو ما يستدعي مواكبة الإجراءات والتشريعات لهذه

التطوّرات. وأضاف أنه يجب احترام القرارات السيادية فعليا على أن تواكب هذه القرارات مختلف التطورات تدريجيا.

وتطرّق ممثلو الجامعة إلى الضرر الذي لحق بوكالات الأسفار من جرّاء تغيير قانون الشيكات والذي ألحق نقصا بوكالات الأسفار وصل إلى 40 % والذي أدّى إلى تفاقم البطالة في هذا القطاع. مؤكّدا أن مجال وكالات الأسفار يمثّل 30 ألف عامل مباشر ودعوا إلى احترام فترات انتقالية طويلة وممتدّة في تطبيق هذه القرارات، مُؤكّدين أن هذا القانون قوّى البنوك وأضعف الشركات. وطالبوا بالاستماع إليهم قبل اتخاذ القرارات باعتبار معرفتهم بالسوق.

وأفادوا في ذات السياق أن المشاكل المتعلّقة بالقطاع تطال عدّة جوانب على غرار المطارات، من ذلك مثلا غياب الرقابة في مطار النفيضة والارتفاع المتواصل لكلفة المأوى والاشكال المطروح في مطار جربة في علاقة بحاملي الأمتعة (les bagagistes) إضافة إلى مشاكل أخرى على غرار إغلاق كورنيش سوسة. مؤكّدين أن مشاكل القطاع كبيرة جدّا وتشمل حتى الجانب البيئي.

في سياق آخر أشاروا أنهم قاموا بعقد العديد من الجلسات لتحيين القانون الخاص بوكالات الأسفار وتحيين القانون المتعلّق بكراسات الشروط لوكالات الأسفار والصحة الاستشفائية وتحيين قانون 1973 كي تواكب التطورات الحاصلة في العالم على غرار تنظيم التظاهرات وغيرها من المجالات الجديدة التي خلقت في السياحة. مؤكّدين في ذات السياق على ضرورة اعتبارهم كشريك للدولة وذلك خدمة للصالح العام.

وفي تفاعلهم تطرّق النواب إلى المشاكل السياحية الموجودة في عدد من الجهات على غرار ولاية توزر وما تطرحه من إشكاليات في المطارات والمواقع السياحية المهمشة والصناعات التقليدية والنزل وحتى المناطق السياحية المغلقة في نفطة مثلا. وطالبوا ممثلي وكالات الأسفار بمدهم بمواقع الخلل والحلول المقترحة حتى يتمكّن المجلس من الدفع في اتجاه تنفيذ هذه الحلول وتطوير التشريعات وتسهيل الإجراءات.

من جهة أخرى تطرّق أحد الأعضاء إلى إمكانية تضمين المقترحات المتعلّقة بوكالات الأسفار في قوانين المالية السنوية خاصة في علاقة بالنقل والآداءات الديوانية. إضافة إلى النظر في إمكانية تنقيح التشريعات الموجودة، وتشريك القطاع الخاص، وتطرّق إلى التراخيص المفروضة على القطاع الخاص من قبل وزارة الدّاخلية والتي تستوجب المراجعة.

في ذات السياق عبّر أحد النواب أن وكالات الأسفار تعتبر الحلقة الأهم في القطاع السياحي والأضعف في نفس الوقت باعتبار أنه دون وكالات الأسفار لا يمكن بيع المنتوج السياحي وهو في نفس الوقت المنتوج الأضعف والذي يحمل مخاطر كبيرة ويتعرّض لمنافسة شرسة. وتطرّق إلى مسألة الحج وخاصة العمرة والتي هي غير متاحة لكافة وكالات الأسفار وإلى وجود عدد من القضايا لبعض الوكالات التي تعمل في المجال.

وأفاد بأنه لتجاوز هذه الإشكاليات يجب وجود استراتيجيا وفكرة هامة وراء ذلك على غرار مثلا ما قامت به المغرب في هذا الإطار لبيع المنتوج السياحي وهو ما يزال ينقص في تونس حيث يتم الاعتماد على الآليات القديمة التي تجاوزتها الأحداث. في حين أنه يجب أن يكون هناك تصور كامل للسياحة لتقديم تونس في

صورة جديدة تنافسية. هذا علاوة على ضرورة تغيير قانون الصرف باعتبار أن القانون الحالي يطرح عددا من الإشكاليات ويحيل مباشرة على السوق الموازية.

وفي تفاعلهم مع ما تقدّم به النواب أفاد ممثلي الجامعة التونسية لوكالات الأسفار أن مسألة الحج والعمرة يطرحان إشكاليات كبرى حيث بقي قطاع الحج السياحي تحت اشراف الدولة.

وفي نهاية الجلسة عبر النواب عن رغبتهم في متابعة المشاكل المتعلّقة بالقطاع مع الجهات التنفيذية في علاقة بمدى التقدّم في حل هذه الإشكاليات.

2- الاستماع إلى الجامعة التونسية للنزل:

في بداية تدخّلها أكّدت السيدة رئيسة الجامعة التونسية للنزل على أهمية السياحة ووزنها في الاقتصاد الوطني باعتبارها قطاعا حيويا له طاقة تشغيلية هامة ويشعّ على عدد من القطاعات الأخرى. وهو بالتالي محرك اقتصادي واجتماعي يساهم في تحقيق توازن الدفوعات بصفة عامة. وأكّدت أن للنواب دور كبير في المساهمة في تحقيق التنمية الوطنية والجهوية باعتبار أن كافة الجهات التونسية هي مناطق سياحية كل جهة حسب مميّزاتها وثراء منتوجاتها الثقافي والحضاري والأثري.

وبخصوص تقييم القطاع السياحي أوضحت أنه لا بد من الإشارة إلى أنه في تونس يتمّ الاعتماد على أرقام البنك المركزي الشهرية والمتعلّقة فقط بالمداخيل من العملة الصعبة والتي تمرّ عبر النظام البنكي. في حين أنه لا يمكن تقييم السياحة فقط على هذا الأساس. وهو ما يؤكّده البنك المركزي بذاته. ولهذا السبب تمّ سنة 2018 تكليف مكتب دراسات دولي لتقييم الأثر الحقيقي للسياحة وقيمتها الإضافية في الناتج الداخلي الخام. وأفادت بوجود دراسة قدّمتها وزارة السياحة والمعهد الوطني للإحصاء لتقييم مصاريف الزوار سواء من تونسيين أو سياح أجانب في تونس. حيث اتضح أن الأرقام في هذا المجال هي ضعف الأرقام التي أعلن عنها معهد الإحصاء وفق المقاييس الكلاسيكية.

وأوضحت أن الجامعة التونسية للنزل تنتظر الإعلان عن الأرقام الحقيقية التي تمكّن من التقييم الصحيح والبرمجة الحقيقية لخطط العمل الاستراتيجية لقطاع السياحة والفندقة في عصر الرقمنة والمعلومات.

وأوضحت أن القطاع الفندقي الكلاسيكي يمثّل النسبة الأكبر في الناتج الداخلي الخام للسياحة وفي الاقتصاد الأزرق حسب دراسة صادرة عن البنك الدولي. رغم أن مساهمة القطاع في الناتج الداخلي الخام اليوم ليست محدّدة مثل ما أوصت به منظّمة السياحة العالمية التي توصي الدول السياحية بوضع حساب وطني خاص بالسياحة compte satellite du tourisme الذي يُقدّم مقاربة مضبوطة لقياس المردودية الاقتصادية المباشرة للسياحة وخاصة تأثيرها في الناتج الداخلي الخام والتشغيل والتجارة باعتبار السياحة قطاعا أفقيا يمسّ عددا من القطاعات الأخرى.

وأشارت أنه بعد تتالي الأزمات وآخرها أزمة جائحة كوفيد 19 تمّ تسجيل بعض التحسّن، وهو ما تُأكّده الأرقام المتعلّقة بحجم الليالي المقاضاة رغم وجود 187 نزل مغلق لأسباب مختلفة. ولكن هذا الأرقام لا تصل إلى تلك التي تمّ تسجيلها في 2008 والتي تُعدّ سنة استثنائية في تاريخ السياحة التونسية حيث أن الأحداث

التي حصلت بعد الثورة أدّت إلى تراجع في حجم الليالي المقاضاة تبلغ نسبته 42% وإضافة إلى الأحداث الإرهابية بمتحف باردو ونزل سوسة والتي أدّت على تراجع في عدد الليالي المقاضاة نسبته 45% وغلق 241 نزل. هذا إضافة إلى أزمة كوفيد 19 . كل هذه الأزمات أثرت على الالتزامات المالية للنزل وعلى قدرتها على الاستثمار للمحافظة على مستوى الخدمات وصيانة أجهزتها بصفة دورية.

وأفادت بأن النزل في ظل هذا الوضع اضطرت إلى الضغط على التكاليف الثابتة من أجل الحفاظ على مواطن الشغل وديمومة المؤسسة وبالتالي الإيفاء بتعهّداتها البنكية وهو ما يستوجب اتخاذ قرارات تتسم بالمرونة خاصة في القطاع السياحي مع الحرص على تمكين العمال من تتويج مسارهم المهني

وأكّدت أن الجامعة حريصة على تحقيق التوازن في العلاقة الشغلية التي تجمع أصحاب النزل بالعاملين فيها، كما تدعو للاستئناس بتجارب ناجحة لوجهات سياحية أخرى للمحافظة على بيئة عمل سليمة في إطار قطاع موسمي.

وقدّمت عرضا يبرز التأرجح في عدد الليالي المقاضاة في الموسم السياحي لتؤكّد أن أكبر التحديات التي تواجه القطاع السياحي هي التمديد في النشاط الذي يغطي أكبر عدد ممكن من أشهر السنة وبالتالي التخفيف من موسمية النشاط السياحي.

إثر ذلك تناول الكلمة السيد رئيس لجنة الشؤون القانونية والاجتماعية والذي تولّى تقديم تفاصيل حول العوائق التي تواجه القطاع السياحي والفندقي. وأفاد بأن القطاع السياحي يشهد كل فترة 10 سنوات تراجعا لسبب ما وأشار أن نسبة الإشغال لا تزال منخفضة حيث لا تتجاوز 55 % . كما أفاد بوجود منافسة كبيرة من بعض البلدان المجاورة كالمغرب أساسا.

وتطرّق المتدخّلون عن الجامعة التونسية للنزل إلى مشروع قانون المناولة حيث أشاروا أنه يستوجب التوضيح في العديد من فصوله خاصّة فيما يتعلّق بالعمل الموسمي. وأضافوا أن النزل تكون مجبرة للاتجاه إلى هذه الشركات خاصة في علاقة بالبستنة والتنظيف والحراسة. باعتبار أن النزل تكون مهدّدة بالغلق في صورة تسجيل اخلالات في مسألة التأمين، وأكّدوا أن النزل تجد صعوبة في القيام بالتأمين الذاتي خاصة بالنظر إلى نقص الوسائل والأعوان المؤهّلين لذلك وصعوبة الحصول على التراخيص اللاّزمة وطول الإجراءات. ودعوا في الآن ذاته إلى الأخذ بعين الاعتبار لمسألة العمل والموسمي واعتماد المرونة في تطبيق القانون.

وأضاف المتدخّلون عن الجامعة التونسية للنزل أن القطاع السياحي في تونس يُعاني من نقص الاستثمارات الأجنبية وطول إجراءات التراخيص إضافة إلى مشكلة النقل الجوي، وطالبوا بفتح المجال الجوي خاصّة وأن هذا الأمر يؤثّر على نسبة الاشغال مؤكّدين على ضرورة إيجاد حلول لتطوير القطاع.

في سياق آخر دعوا إلى العمل على تركيز رجوع السوق الروسية إلى تونس لما لها من أهمية وانعكاسات ومداخيل مالية هامة للدولة.

وفي تفاعلهم مع ما تقدم اعتبر أعضاء اللجنة ان مشاكل القطاع كبيرة، وأنّ ارتفاع عدد النزل المغلقة يمثّل معضلة فعلية.

من جهة أخرى أشاروا أن القطاع السياحي في تونس له نقاط قوّة تتمثّل في توفّر الأمن بتونس مقارنة مع عديد الدول إضافة إلى المناخ المعتدل والطبيعة الخلابة، في حين ويشهد من جهة أخرى نقاط ضعف تتمثّل في اهتراء البنية التحتية للبلاد.

وأضافوا أن القطاع يواجه العديد من التحدّيات لعلّ أهمّها غياب المستثمرين في قطاع السياحة وتشتّت القوانين، وطول الإجراءات، إضافة إلى التهديدات والمخاطر الدولية المنجرّة عن بعض الأزمات بين الدول في العالم والتي من شأنها أن تؤثّر سلبا على الحركية السياحة والقطاع السياحي في تونس.

وأكّدوا ان اللجنة ستعمل مع سلطة الاشراف على تبسيط المسائل الإجرائية التي تعطل تقدم القطاع على المستوى التشريعي. وأضافوا أنه سيتمّ العمل على عقد جلسات مع الجهات المختصّة لا فقط لتدعيم الموسم الحالي فقط بل للتعرف على الإشكاليات المتعلقة بالقطاع السياحي عامة، هذا وعبر النواب عن رغبتهم في استمرار التواصل مع ممثلي قطاع النزل بصفة دائمة لمتابعة الأوضاع.

وأكّد أعضاء اللجنة على استعداد كافّة النواب على طرح إشكاليات القطاع السياحي ومحاولة تطويره والنهوض به وايلائه الدعم اللاّزم باعتباره ركيزة من ركائز الاقتصاد الوطني.

رئيس اللجنة	مقرر اللجنة
باديس بالحاج علي	حمادي العشاري غيلاني